مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر اليورو وتحرير النشاط المصرفي الأوروبي على التبادل التجاري العربي – الأوروبي والقطاع المصرفي العربي في أوروبا – حالة خاصة سورية –
اسم الكاتب: د. رضوان العمار
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3949
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 04:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (2) 2004

أثر اليورو وتحرير النشاط المصرفي الأوروبي على التبادل التجاري العربي –الأوروبي والقطاع المصرفي العربي في أوروبا – حالة خاصة سورية –

الدكتور رضوان العمار*

(قبل للنشر في 2004/9/22)

□ الملخّص □

لقد كان التوجه العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بارزاً في السعي لإنشاء التكتلات الاقتصادية العملاقة وكان أبرزها الاتحاد الأوروبي، ونتيجة للعلاقات القديمة التي ربطت الدول العربية بالدول الأوروبية فقد أثر قيام هذا الاتحاد بعملته الموحدة على مختلف نواحي الاقتصاد في مختلف الأقطار العربية، كما أثر بشكل خاص على القطاع المصرفي العربي في أوروبا من حيث تحرير النشاط المصرفي الأوروبي واعتماد مبادئ لجنة بازل لتنظيم النشاط المصرفي والإشراف عليه، كما أن إطلاق اليورو أثر على حركة التبادل التجاري بين الدول العربية والأوروبية، حيث أصبحت هذه الحركة مرتبطة إلى حد كبير بارتفاع وانخفاض سعر صرف اليورو في حين لم تكن كذلك عندما كان الدولار هو العملة الوحيدة لتسعير المنتجات حتى الداخلة إلى أوروبا وسنحاول في هذا البحث أن نعرض هاتين النقطتين بشيء من التفصيل.

*أستاذ مساعد قسم العلوم المالية المصرفية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية –سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (2)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (2) 2004

The Effect of Euro and the Release of the European Banking Activity on the Arab - European Commercial Exchange and the Arab Baking Sector in Europe.
- Study Case: Syria -

Dr. Ridwan Al-Ammar*

(Accepted 22/9/2004)

□ ABSTRACT □

The world tendency after the end of the Second World War was distinctive in seeking the establishment of gigantic economical blocs; the most prominent of which was the European Union. Due to the old relationships that connected the Arab Countries with the European Countries, the establishment of this Union with its Unified Currency affected the various economical aspects in the various Arab Countries. Furthermore, it affected in particular on the Arab Banking Sector operating in Europe as regards the release of the European Banking Activity and the reliance on the Principles of Basal Committee for regulating the banking activity and supervising thereon. Also the launching of the Euro affected the commercial exchange movement among the European and Arab Countries, where this movement became connected to a great extent with the rise and fall of Euro Exchange Rate ; while it has not been so when the Dollar was the only currency for pricing the products even those entering Europe. We will try in this Research to handle these two points in some detail.

***Associated Professor, Department Of Financial And Banking, Faculty Of Economic ,Tishreen University Lattakia-Syria .**

مقدمة:

تشهد الساحة الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الكثير من التغيرات التي أثرت إلى حد كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية وأهمها الاتجاه إلى التكتلات الاقتصادية الدولية.

ولعل الأبرز من بين هذه التكتلات هو قيام الاتحاد الأوروبي، لأنه التكتل الوحيد الذي يسعى حتى الآن إلى التأسيس لاتحاد يحكمه دستور أوروبي واحد بعد أن أصبح التداول في معظم دوله بعملة واحدة.

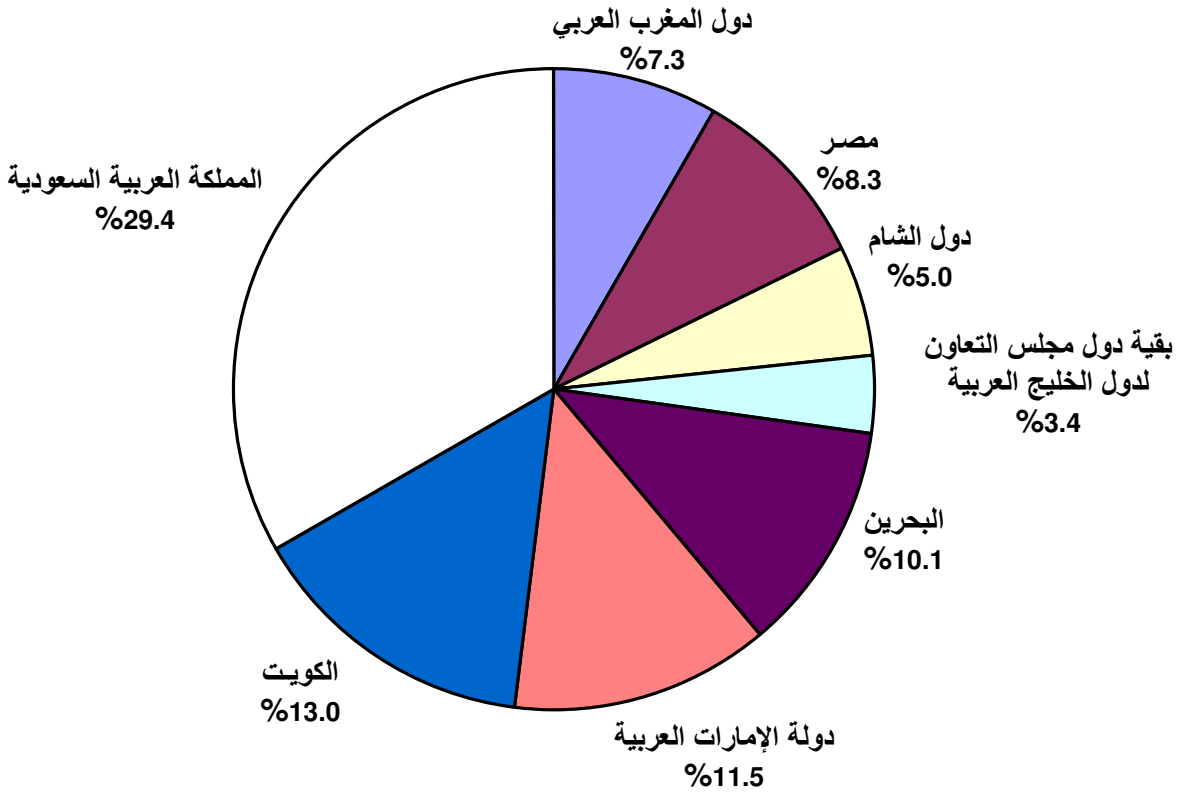
وإطلاق اليورو في أحدى عشرة دولة من دول الاتحاد الأوروبي (مع إمكانية التوسع مستقبلاً) لا يعني أن تأثيره سيقف عند حدود أوروبا بل سيكون له القدرة على التأثير على مسار الاقتصاد العالمي وله بالتالي تأثير على الاقتصادات العربية، وهنا تبرز مشكلة البحث في معرفة:

1- تأثير تحرير النشاط المصرفي الأوروبي بين دول الاتحاد الأوروبي على القطاع المصرفي العربي في أوروبا.
2- تأثير اليورو على التبادل التجاري العربي – الأوروبي. مع تسليط الضوء بشكل طفيف على سورية بشكل خاص، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهم الآثار التي نجمت عن هذا التأثير.

تأثير تحرير النشاط المصرفي الأوروبي على القطاع المصرفي العربي في أوروبا:

إن تأثر القطاع المصرفي العربي في أوروبا لم يكن منذ إطلاق اليورو فقط بل يمتد إلى أواخر الثمانينات عندما عمدت لجنة ممارسة تنظيم النشاط المصرفي والإشراف عليه (لجنة بازل) إلى وضع إجراءات للإشراف على البنوك وتحديد المعايير الخاصة برؤوس أموالها والتي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، وأثرت بذلك على القطاع المصرفي العربي في أوروبا.

ويبلغ عدد المصارف العربية العاملة في السوق الأوروبية حوالي 191 مصرفاً عربياً وهي رئيسية أو تابعة أو فروع لمصارف رئيسية تقوم على تمويل الأنشطة التجارية وتسوية المدفوعات وتقديم بعض الخدمات الاستثمارية المحدودة إلى رعايا الدول العربية المعنية، وأهم 100 بنك من هذه البنوك تتوزع جغرافياً وحسب رؤوس أموالها وفق الشكل رقم (1) التالي:



الشكل رقم (1) أكبر 100 بنك في العالم العربي حسب التوزيع الجغرافي

المصدر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

وتتركز هذه المصارف بصورة رئيسية في إنكلترا حيث يعمل فيها 80 مؤسسة مالية ومصرفية أي ما يعادل 42% من إجمالي المؤسسات المصرفية العربية العاملة في أوروبا[1].

ويواجه القطاع المصرفي العربي العامل في أوروبا العديد من التحديات نتيجة التوجهات المصرفية التي اعتمدتها لجنة بازل وطبقها الاتحاد الأوروبي وأهمها:

I- مبدأ المعاملة بالمثل:

لقد أوضح صندوق النقد العربي في دراسة أجراها أن "مبدأ المعاملة بالمثل يستهدف إقامة تدابير حمائية الغاية منها تقليص فرص مزاحمة المصارف الأوروبية من قبل المصارف الدولية تحت ستار مبدأ يتحلى ظاهرياً بمظهر الإنصاف والتوازن".

إن هذا المبدأ يقوم على أن دول السوق الأوروبية لن تسمح للمصارف من الدول الأجنبية بفتح فروع جديدة لها إلا إذا كانت تلك الدول تعطي نفس الامتيازات لمصارف دول السوق الأوروبية كمجموعة، وهذا حتماً سيقلص من نشاط المصارف العربية داخل السوق الأوروبية ويفقدها جزء من مقدرتها التنافسية، لأن معظم الدول العربية حتى الآن لا تعامل ولا تستطيع أن تعامل المصارف الأجنبية العاملة فيها نفس معاملة مصارفها الوطنية نظراً لصغر حجم السوق المصرفي في كل منها وعجز غالبية المصارف عن الصمود أمام المنافسة المصرفية الدولية في الخارج[2]. وهذا يعني أن المصارف العربية ستواجه عقبة رئيسية في وجه توسع نشاطها في أوروبا

وخصوصاً بعد إنشاء الشركات التابعة (وهي عبارة عن فروع لبنوك أمّ أجبرت على تحويلها إلى شركات تابعة لها كمركز قانوني مالي مستقل عن البنك الأصلي ومختلف عنه، حتى تصبح مثل البنوك المحلية في السوق الأوروبية الموحدة وتتمتع بذات الحقوق والالتزامات التي يتمتع بها أي بنك أوروبي)، كما أنه يتعين على البنوك العربية اعتماد المزيد من الوضوح في نشر نتائجها المالية من أجل التقيد بمعايير المحاسبة المعترف عليها دولياً، وفي ظل هذه القواعد لا يتوقع أن تتمكن كل البنوك العربية من البقاء في السوق الأوروبية وخاصة إذا ما تم اختيار لندن مركزاً مالياً رئيسياً لدول السوق بعد انضمامها إلى اليورولاند، عندها ستواجه المصارف العربية مشكلة الارتفاع في تكلفة الاحتفاظ بالمقر الرئيسي في لندن وخاصة أن الشروط التي يفرضها بنك انكلترا على المصارف من الدول الأخرى صعبة جداً.

II- كفاية رأس المال:

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي مقررات لجنة بازل لعام 1988 في تطبيق معايير محددة لقياس كفاية رأس المال، وقد اقتضى هذا القرار ضرورة الربط بين قاعدة محددة لرأس المال وبين درجة المخاطر للأنواع المختلفة من الموجودات، ويقتضي كذلك أن يكون رأس المال كافياً لتغطية هذه المخاطر، وتحددت الأوزان الأساسية للمخاطر بـ (صفر%، 10%، 20%، 50%، 100%) حسب الأنواع المختلفة من الموجودات، ووضع القرار الدول العربية (باستثناء السعودية لأنها دخلت في اتفاقية إقراض لصندوق النقد الدولي) ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة، وقد ترتب على ذلك أن أعطيت الديون السيادية للدول العربية وزنا مخاطرا قدره 100% بينما أعطت نفس الديون للدول الصناعية وزناً قدره صفر[3]، فضلاً عما فرضه هذا القرار بأن تستوفي هذه المصارف الشرط الخاص بنسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة والذي يجب أن يبلغ حده الأدنى 8%، الأمر الذي يستدعي زيادة في رأس المال لتغطية الديون.

وحسب ما نشرته مجلة The Banker في تشرين الثاني 1994، أن الميزانية العمومية الإجمالية لأكبر 100 بنك عربي محلي ودولي بلغت 3.5 مليار دولار في نهاية عام 1993 مقابل 125 مليار دولار لأكبر 100 بنك عالمي، والبنوك الأوروبية التي تعادل أصولها مستوى أصول أكبر عشرة بنوك عربية في الاتحاد الأوروبي يأتي ترتيبها من 118 إلى 200 في أوروبا.

وبالتالي فقد كان لتبني الدول الأوروبية لقرارات لجنة بازل وفرضها على المصارف العربية العاملة في دول الاتحاد الأوروبي أثر كبير على القدرة التنافسية لهذه المصارف وخصوصاً بعد إطلاق اليورو حيث ازدادت المنافسة بين البنوك الأوروبية ذاتها وخصوصاً وأن تكلفة الخدمات البنكية ستقل من 7% إلى 21% بين أعضاء الاتحاد[4]، ووجدت هذه المصارف نفسها مضطرة إلى حجز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس الأموال وتدوير الأرباح لبناء احتياطيات، مما انعكس على أسعار الأسهم للمصارف العربية، كما أن بند حق الملكية (حقوق المساهمين) شهد انخفاضاً ملموساً بعد أن كان له دور كبير في تقوية قاعدة رأس المال المصرفي، حيث أن القرارات لا تسمح بشمول الاحتياطيات غير المعلنة ضمن رأس المال الأساسي كما لا تسمح بشمول مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها ضمن الاحتياطيات المحتجزة، وبالتالي ستسعى هذه المصارف نحو تسهيل الموجودات قدر المستطاع لكي تنال الأوزان الدنيا من المخاطر الائتمانية وهذا سيحولها من الإقراض قصير الأجل بدلاً من الإقراض متوسط أو طويل الأجل، والتصنيف الذي اعتمدته لجنة بازل باعتبار الدول العربية في عداد الدول ذات

المخاطر الائتمانية المرتفعة (باستثناء السعودية)، أدى إلى ازدياد تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية والحد من حركة تدفق رؤوس الأموال العالمية إلى الدول العربية ولذلك فقد أوصى مجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية أن يقوم صندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية بدراسة الوسائل العلمية لتخفيف الآثار السلبية لتطبيق هذه المعايير والعمل على تقوية مراكزها التنافسية والتوجيه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يراه من تدابير جماعية لتقوية المركز التفاوضي للدول العربية مع الجانب الأوروبي.

وأما بالنسبة للمصارف السورية فإنها لم تعان من هذه المشاكل لأن المصارف جميعها حكومية وتعمل على الأراضي السورية ولا يوجد منها ما يذكر خارج أراضيها، وبالتالي فهي لم تتأثر بمقررات لجنة بازل.

لقد قدم الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون الأوروبي – السوري دعماً للقطاع المصرفي السوري بمقدار 4.5 مليون وحدة نقد أوروبية[5]، مع استمرار التأكيد على هذا الدعم مستقبلاً،والغاية منه إصلاح هذا القطاع بتحديث المصرف المركزي وتحسين الخدمات في المصرف التجاري، مع تقديم تجهيزات والبدء ببرامج تأهيلية للموظفين في المصرفين.

وعلى كل فإن المصرف التجاري السوري قام بفتح حسابات لدى مراسليه في الخارج باليورو وفقاً لأسعار التحويل التي حددها المجلس الأوروبي[6]، كما تم إدراج سعر اليورو في نشرات الأسعار الصادرة عن المصرف بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي، كما أنه تم حجز قسم من الاحتياطيات الأجنبية فيه باليورو نتيجة رفض دول الاتحاد الأوروبي تسعير منتجاتها أو قيام أي نوع من أنواع التعامل معها إلا باليورو، ولذلك فإن حاكم مصرف سورية المركزي قال: "لا أعتقد أن إطلاق اليورو سيدفع بسورية إلى تغيير نسبة التوزيع بين العملات المختلفة، وإن احتياطيات مصرف سورية المركزي موزعة حالياً وفق معادلة دقيقة بين الدولار والعملات الأوروبية الأخرى ولن تقوم بتبديل كل احتياطياتها النقدية من العملات الأوروبية حالياً". ولذلك فقد استقبل إطلاقه في سورية دون الضجيج الذي رافق إطلاقه في باقي دول العالم.

تأثير اليورو على التبادل التجاري العربي – الأوروبي:

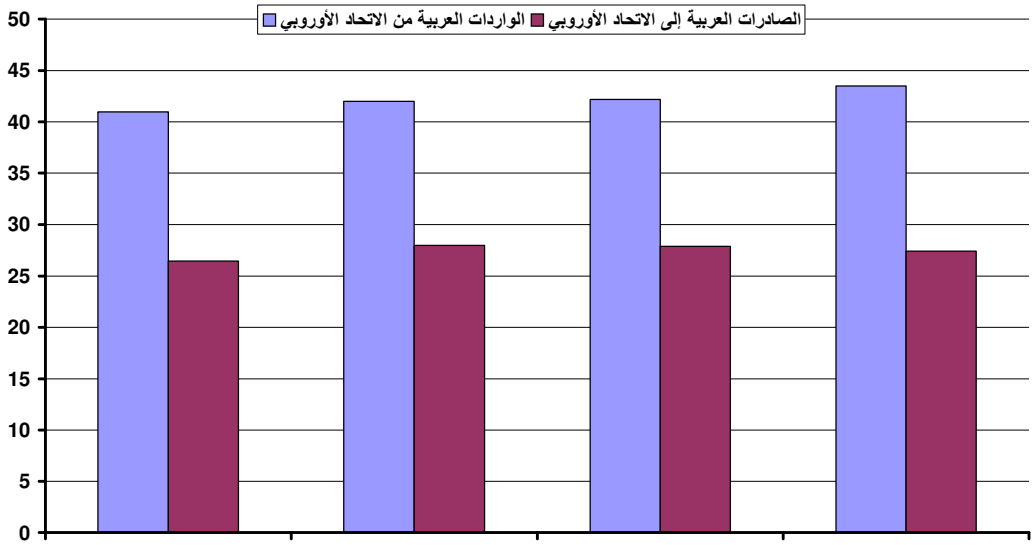
إن العوامل الأساسية التي ستساهم في تشكيل اتجاه وتحديد حجم الآثار الناجمة عن إصدار اليورو على الاقتصادات العربية هو سعر صرف اليورو مقابل العملات الرئيسية وبالأساس الدولار والمكانة الدولية التي سيتمكن اليورو من حيازتها على الساحة الدولية بشكل مستقر وتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

ومنذ إطلاق اليورو والجدل قائم حول تأثيره على الاقتصادات العربية، وكان هناك رأيان:

الأول: يرى أن إصدار اليورو كعملة موحدة بدلاً من 11 عملة سيؤدي إلى سهولة التعامل مع منطقة اليورو ككل وانخفاض عنصر المخاطرة وشفافية في الأسعار مما يسهل مقارنة الأسعار وخاصة مع استقرار قيمة اليورو، فضلاً عن أن توحيد سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المعاملات الخارجية.

الثاني: يرى أن اليورو لن يحقق مكاسب كبيرة استناداً إلى أن قدرة الاقتصادات العربية على الاستفادة من معدلات الصرف الثابتة داخل منطقة اليورو تتوقف على افتراض تدخل الدول الأوروبية لدعم اليورو والحفاظ على ثبات سعر تحوله إلى الدولار والذي يتوقف على الموقف الأمريكي من هذا الدعم[7].

وبالتالي يمكن أن نقول أن زيادة الصادرات العربية إلى أوروبا يتأثر إلى حد كبير بسعر صرف اليورو أمام الدولار حيث أن سياسة سعر الصرف في الدول العربية تتضمن ربط عملات هذه الدول رسمياً أو عملياً بالدولار، ولذلك إذا ارتفع اليورو أمام الدولار (مع الأخذ بعين الاعتبار أن منطقة اليورو تشكل الشريك التجاري الأساسي للدول العربية) فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية في دول اليورو حتى لو استمرت أسعارها ثابتة بالدولار الأمريكي، وذلك كنتيجة لانخفاض أسعارها مقدرة باليورو، والعكس صحيح فإن ارتفاع سعر الدولار أمام اليورو سيؤدي إلى التأثير سلباً على القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الأوروبية، وأما بالنسبة لواردات الدول العربية من الاتحاد الأوروبي فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ إطلاق اليورو. والمخطط البياني رقم (1) يبين تغير في نسب الواردات والصادرات العربية من وإلى الاتحاد الأوروبي:



المخطط البياني رقم (1) يوضح الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي

جدول رقم (1)

نسبة مئوية

الأعوام	الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي	الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي
1999	41.0	26.45
2000	42.0	28.0
2001	42.2	27.9
2002	43.5	27.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد – أيلول 2003

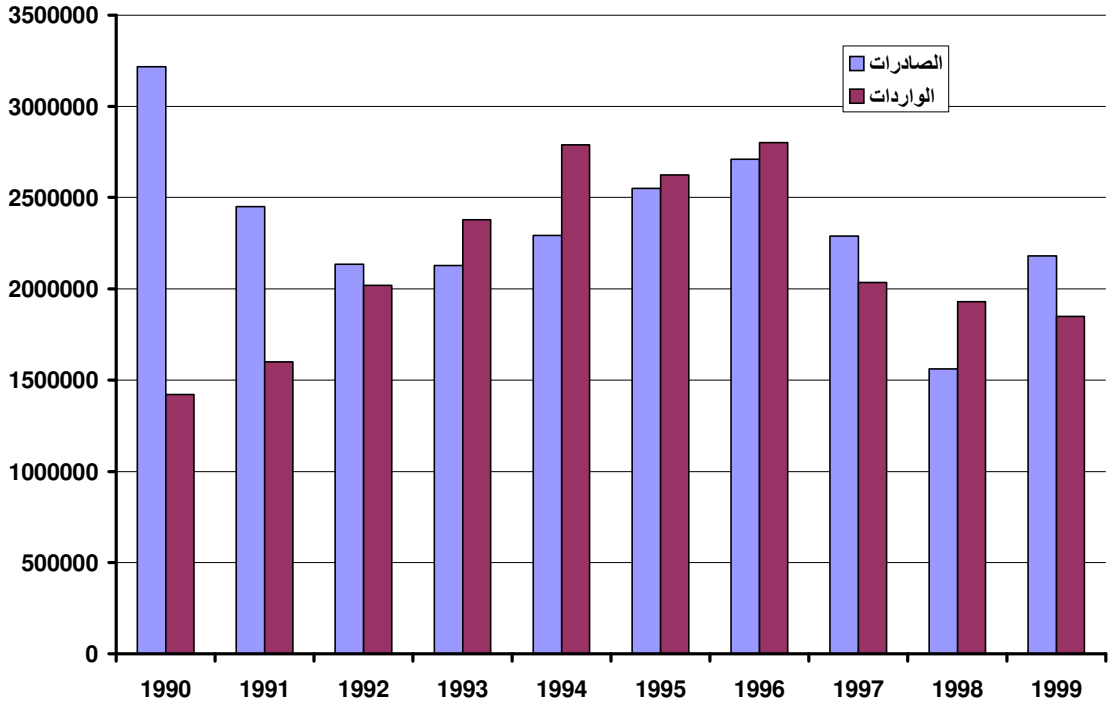
وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية إلا أنه بقي الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية إذ بلغ ما يتجه إلى أسواقه عام 2002 حوالي 27.4% من قيمة إجمالي الصادرات

العربية على حين انخفضت الصادرات العربية إلى دول جنوب شرق آسيا وبلغت 12.3% من الإجمالي لعام 2000 مقارنة مع 12.5% عام 2001، وكذلك تراجعت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 9,9% عام 2001 إلى نسبة 9.7% عام 2002[8]. وبشكل عام يصعب تحديد المنافع والأضرار الناجمة عن إطلاق اليورو على الاقتصادات العربية بشكل عام وذلك لارتهانها بالسياسات المالية العربية وبمدى تطوير تعاونها الاقتصادي مع دول اليورو مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر الصرف سيؤثر على القدرة التنافسية لصادرات الدول العربية إلى الأسواق الخارجية خاصة بعد دخول منافسين جدد من أوروبا الشرقية خصوصاً.

التبادل التجاري السوري – الأوروبي:

كما ذكرنا سابقاً لم يكن لليورو التأثير الكبير على الاقتصاد السوري حين إطلاقه وعلى الرغم من أن التعامل بعملة واحدة في أوروبا بدلاً من عدة عملات سيكون أفضل إلا أنه لن يزيد في تنافسية البضائع الأوروبية بالنسبة لغيرها والمستورد السوري سيستمر بالاستيراد من كل الدول الأوروبية التي كان يستورد منها وسيتغير فقط طريقة الدفع إلا أنه سيوفر فرصاً أفضل للمصدّر السوري لأنه سيحدّ من الانعكاسات السلبية التي كانت تنجم عن تقلبات أسعار الصرف على الصادرات السورية في أوروبا، هذا فقط إن بقي سعر الدولار أعلى من سعر اليورو أما إذا ارتفع سعر صرف اليورو على سعر صرف الدولار فإن أسعار البضائع الأوروبية ستزداد في بلد المنشأ وكذلك في البلد المستورد أي سورية، ولذلك فإنه في الفترة الأخيرة وخصوصاً بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان والعراق وانخفاض سعر صرف الدولار أمام اليورو انخفضت تنافسية السلع الأوروبية بالنسبة لمثيلاتها من منتجات الدول الأخرى.

وبشكل عام إن التبادل التجاري بين الطرفين السوري والأوروبي ليس حديث العهد وهو يتركز بشكل أساسي على النفط والقطن والحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى إضافة إلى المنسوجات كصادرات، أما المستوردات فهي غالباً عدد صناعية وآلات وتجهيزات ووالمخطط البياني، رقم (2) يبين قيمة الصادرات والواردات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي لغاية إطلاق اليورو:



المخطط البياني رقم (2) قيمة الواردات والصادرات السورية من وإلى دول الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (2): إجمالي قيمة الواردات والصادرات السورية من وإلى الاتحاد الأوروبي

بالألف $

العام	الصادرات	الواردات
1990	3217443	1421059
1991	2449497	1601125
1992	2134527	2019300
1993	2127638	2377784
1994	2293369	2789453
1995	2551959	2623387
1996	2709692	2801195
1997	2290298	2036395
1998	1561935	1931077
1999	2180642	1848720

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي – العدد العاشر 2002

وقد بلغ معدل التغير في الصادرات السورية للفترة من 1997 ولغاية 2001 حوالي 89% وبمعدل نمو بلغ 168%، أما بالنسبة للواردات فقد بلغ معدل التغير في الواردات السورية للفترة من 1997 ولغاية 2001 حوالي 2.5% وبمعدل نمو بلغ 4.2%[9]، وبالتالي فإن اليورو سيؤدي إلى زيادة المستوردات السورية من دول اليورولاند

على حساب مستورداتها من المناطق الأخرى إذا كان – كما ذكرنا سابقاً – سعر صرفه أقل من سعر صرف الدولار.

إذاً من خلال ما سبق نرى أن هناك حالة من عدم التكافؤ في العلاقات التجارية بين الجانبين العربي والأوروبي سواء على صعيد الميزان التجاري أو على صعيد هيكل صادرات كل طرف للطرف الآخر، فعلى صعيد الميزان التجاري للدول العربية تعاني معظمها من عجز تجاري تجاه دول الاتحاد الأوروبي حيث تشير بيانات صندوق النقد الدولي لعدة سنوات متوالية أن أكثر الدول عجزاً في ميزانها التجاري هي مصر والمغرب والعراق وتونس والإمارات واليمن والسودان والبحرين وعمان والأردن وموريتانيا وقطر والكويت، في حين أن ليبيا والجزائر وسورية والسعودية تحقق في المتوسط فائضاً تجارياً مع دول الاتحاد الأوروبي.

وأما بالنسبة لهيكل التجارة بين الطرفين العربي والأوروبي فإن الصادرات العربية إلى الأسواق الأوروبية تتمثل أساساً في المنتجات الدولية خاصة الوقود المعدني وتأتي بعدها المصنوعات الخفيفة والمنسوجات والسلع الزراعية في حين أن الواردات العربية منه تتركز في السلع الصناعية.

وفي النهاية يمكن القول أنه نتيجة للمطالب التي طرحتها لجنة بازل وقبلت بها دول الاتحاد الأوروبي والمصارف العربية العاملة فيها فإنه يتوجب على المصارف العربية أن تحسن من رأس مالها عن طريق تحسين هوامش الربحية بزيادة الكفاءة وتوسيع الخدمات المصرفية لتشمل التأمين وإدارة الاستثمار والعمل على التجمع والاندماج في وحدات أكبر حجماً وأكثر قدرة على التنافس، والعمل على تكوين رأس مال إضافي من الأرباح، كما أنه يتوجب عليها تغيير تركيبة موجوداتها لصالح المعاملات الائتمانية الأقل خطراً وذلك بتخفيض حجم الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر عالية، والسعي لتحسين أدائها باستخدام المعايير المحاسبية لاكتساب ثقة الدول الدائنة والأسواق المصرفية الدولية.

وبما أن إطلاق اليورو أدى إلى شفافية متزايدة في الأسعار وخفض نفقات التعاقد وألغى مخاطر تبدلات أسعار الصرف لإحدى عشرة عملة فإن على الدول العربية أن تعزز من القدرة التنافسية لصادراتها العربية في الأسواق الأوروبية، ولعل أفضل السبل لتقوية هذه القدرة هي من خلال التسريع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المراجع:

.....

1- صارم، سمير، 1999 – *اليورو* – الطبعة الأولى، دار الفكر – دمشق – ص 215.

2- الرفاعي، أحمد حسين، 1997 – *أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية* – الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – الإمارات العربية المتحدة – ص30.

3- الهندي، عدنان، 1996 – *آثار مقررات لجنة بازل على المصارف العربية برامج الإصلاح الاقتصادي ودور المصارف العربية* – الطبعة الأولى، اتحاد المصارف العربية – بيروت ص19.

4- السعدني، نرمين، 1997 – *تطور النظام الأوروبي الإشكاليات وتوقعات المستقبل* – السياسة الدولية – مصر، 129 – ص210.

5- النشرة الشهرية لبعثة المفوضية الأوروبية لعام 1999 – ص4.

6- مثقال، محمود، (مدير المصرف التجاري السوري)، 1999 – *لا تأثير كبير لليورو على الاقتصاد السوري* – جريدة البعث الاقتصادي – سورية- ص3-4.

7- البرنس، عبير محمد، 1999 – *آثار اليورو على الاقتصادات العربية*. السياسة الدولية – مصر، 136 – ص267.

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. لعام 2003 أيلول – ص137.

9- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد – أيلول 2003 – ص331.